ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت

الأستاذ الدكتور
جاسب عبد الحسين الخفاجي
المدرس المساعد
رواء صباح الجنابي
جامعة الكوفة - كلية الآداب

المقدمة

تعد النزاعات الحدودية بين الدول احدى المشاكل الرئيسة التي تهدد الامن والاستقرار الدوليين ، فقد تدخلت عوامل كثيرة في صنع وتطوير الحدود في التاريخ الحديث ؛تقف في مقدمتها التطورات السياسية التي بدأت مع قيام الحكومات المركزية بفرض سلطاتها على كل الاراضي التي تحكمها ، ويتعزز ذلك بما تمتلكه من امكانيات دفاعية وستراتيجية تزيد من تمسكها بالحدود والدفاع عنها (١) .

وترتبط قضية الحدود بالتطورات الاقتصادية ايضا ، وتحديدا بما يحويه باطن الارض من ثروات تكون محل نزاع بين الكيانات الناشئة ، اذ تعد ادارة الموارد الطبيعية في المناطق الحدودية من اكبر التحديات التي تواجه العلاقات بين المتجاورين (٢) ، لاسيما عندما لا تصل الدول المتجاورة الى درجة من التفاهم تستطيع من خلالها ادارة هذه الموارد بطريقة ترضي جميع الاطراف . ويعد النفط من اكثر الموارد اثارة للمشاكل، عندما يكون تواجده في المناطق الحدودية ، وذلك لجملة من الاسباب منها اهميته الاقتصادية ؛ اذ يعد الشريان الذي يصنع الحياة للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وكذلك بسبب الطبيعة السائلة لهذا المورد وامتداده تحت سطح الارض لعشرات ومئات الكيلومترات ، ومن هنا فان الكثير من الحقول النفطية تمتد في اراضي دولتين متجاورتين او اكثر ، وعند قيام احدى الدول باستخراج النفط من حقل مشترك مع دولة اخرى ، فانه سوف يؤثر حتما على كميات النفط المتواجدة في الدولة المجاورة(٣) .

اما بالنسبة للعراق فأن له حدودا مشتركة مع ست دول عربية واجنبية هي (ايران،تركيا،سوريا،الاردن،السعودية،الكويت(٤)) ، وان هذه الحدود قد رسمت في عهود مختلفة ، فبعضها منذعهد الدولة العثمانية كالحدود مع ايران ، اما حدوده مع الدول العربية الاخرى فقد رسمت بعد تأسيس الدولة العراقية المعاصرة ١٩٢١والمهم في ذلك ان ترسيم الحدود كان قبل اكتشاف معظم الحقول النفطية في العراق ، الامر الذي جعل الحدود تخترق بعض الحقول النفطية ، خاصة في حدود العراق مع الكويت وايران(٥) .

وتشتبك الحدود العراقية- الكويتية ببعض الحقول النفطية التي تقع شمال الكويت ، وهي الروضتين وبحرة والصابرية ، والبعض الاخر يقع جنوب العراق وهي حقول الزبير والقرنة وجزيرة مجنون (٦)ويعد حقل الرميلة الجنوبي من اهم الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت ، اذ يمتد في اراضي البلدين من الشمال الى الجنوب ويقع الى الغرب من منفذ صفوان الحدودي ، ومن هنا فان لهذا الحقل اهمية اقتصادية كبيرة ،وكان الخلاف حولهوالخلافات حول الحقول النفطية المشتركة من الاسباب التي ادت الى احتلال العراق للكويت ، اذ ادعى النظام السابق ان الكويت تسرق النفط العراقي من خلال حفرها الكثير من الابار النفطية بشكل افقي(٧).

وانطلاقا من ان الحدود الدولية وما يتصل بتحديدها وتخطيطهاالمسؤولة في العديد من مناطق العالم عن حالات التوتر والتأزم وربما النزاع المسلح (٨) .

فقد عكف الباحثان على تتبع المسار التاريخي لسير المفاوضات والتداعيات التي اسهمت في قضية ترسيم الحدود بعد عام ١٩٩٠ ، مما ترك الاثر الواضح على العلاقات العراقية الكويتية فيما بعد ، لذلك جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مشكلة ترسيم الحدود التي رسمت اطارا متغيرا في الرؤى المستقبلية لمديات هذا الخلاف بين الدولتين(٩).

وزعت مادة الدراسة على المقدمة هذه ،ومدخل بعنوان (الحدود العراقية – الكويتية... نظرة تاريخية موجزة) ومبحثين ، تناول الاول منهما قرارات مجلس الامن الخاصة بالاجتياح العراقي للكويت واثرها في ترسيم الحدود ، وبين المبحث الثاني مواقف كلا من العراق والكويت تجاه اعادة ترسيم الحدود .

مدخل:الحدود العراقية –الكويتية... نظرة تاريخية موجزة

وتعود اولى الاشارات الرسمية الصريحة الى الحدود بين الجانبين الى مطلع ثلاثينيات القرن الماضي عندما طلبت بريطانيا من العراق ترسيم الحدود مع الكويت ، ليتسنى له الحصول على استقلاله والانضمام الى عصبة الامم عام ١٩٣٢ ، فبعث رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد(١٠)تعريف نوري السعيد برسالة الى المندوب السامي البريطاني في ٢١ تموز ١٩٣٢ تتضمن وصفا تفصيليا للحدود البرية بين البلدين (١١).

وتم ايداع هذا المحضر فيما بعد لدى منظمة الامم المتحدة التي تأسست بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥ ، طبقا للمادة (١٠٢) من ميثاق الامم المتحدة (١٢)، واقتضى الترسيم الاول بين البلدين ان تبدأ الحدود من وادي العوجة بالتقائه مع وادي الباطن شرقا الى جنوب صفوان وجبل سنام وام قصر والسواحل لجزيرتي وربة وبوبيان(١٣)وعلى طول الحدود الساحلية الحالية للكويت وكما هو موضح في الخارطة في الملحق رقم (٣) من البحث (١٤).

بدأت ارهاصات المطالبة باستعادة الكويت خلال عهد الملك غازي(١٩٣٣-١٩٣٩)، اذ خصص محطة اذاعية ركزت على تأكيد تبعية الكويت للعراق وان على العراق ان يضم الكويت بالقوة المسلحة في حال فشل الوسائل السلمية وكان المبرر الذي طرحه بضم الكويت هو دائما الحصول على اطلالة مناسبة على الخليج لبناء ميناء كبير بدل ميناء البصرة (١٥) .

وفي اعقاب قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ والذي سمي بـ "الاتحاد الهاشمي"(١٦)، برزت مرة اخرى مشكلة العلاقات العراقية –الكويتية ، فكانت رؤية نوري السعيد تستند الى ضرورة انضمام الكويت للاتحاد ، لأن ذلك من شأنه تخفيف الاعباء المالية التي تترتب على ذمة العراق ضمن الاتحاد ، كما ان انضمام دولة لاتحكمها اسرة هاشمية من شأنه تشجيعاقطار عربية اخرى للانضمام، الا ان دعوة رئيس الوزراء العراقي جوبهت بالرفض من قبل حاكم الكويت عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠-١٩٦٥)(١٧)لأن عملية الانضمام تعني ان الكويت ستكون خاضعة للقرار السياسي العراقي(١٨).

وبعد الاطاحة بالنظام الملكي في العراق ، زار في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٨ الشيخ عبد الله السالم الصباح العراق لتقديم التهنئة لقادة الثورة ، وقد استمرت الزيارة خمسة ايام ،الا ان رئيس الوزراء العراقي قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣)(١٩)كان متحفظا في مباحثاته ، ولم يصدر بياناً مشتركاً عن ذلك(٢٠) ، وبعد اعلان استقلال الكويت وانضمامها الى المنظمات الدولية عام ١٩٦١ (٢١) ، طالب الزعيم العراقي قاسمبالكويت ، فجوبه بمعارضة قوية عربية ودولية ، ووصلت مشاكل الحدود بين البلدين الى طريق مسدود ، بل وساءت العلاقات الى درجة اقدام الكويت على غلق حدودها مع العراق،وترحيل عدد كبير من العراقيين منها (٢٢) .

وفي معرض قراره ضم الكويت الى العراق ، اكد قاسم على حقوق العراق التاريخية في جارته(٢٣) ، بينما فسر اخرون ان مطالبة الرئيس العراقي بالكويت (٢٤) ، كانت من اجل الضغط على الجانب البريطاني فيما يخص شركة نفط العراق(٢٥)ورغبته في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية في الخليج العربي بالكامل(٢٦) .

وبعد قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ (٢٧) وصعود الجماعات ذات الانتماءات القومية الى الحكم بقيادة عبد السلام عارف واسناد (حزب البعث العربي الاشتراكي)تغير الموقف الرسمي ، اذ اعلن العراق في ٣ تشرين الاول ١٩٦٣ عن اعترافه باستقلال الكويت ، وعلى اثرها وقع الطرفان اتفاق في بغداد في ٤تشرين الاول ١٩٦٣ ، مثل العراق رئيس الوزراء احمد حسن البكر(١٩٦٨-١٩٧٩) بينما مثل الكويت ولي العهد الشيخ سالم الصباح (١٩٦٥-١٩٧٧) ، وقد نص محضر الاتفاق على الآتي :-

- تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١- تموز- ١٩٣٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠- آب – ١٩٣٢ .
- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات بين البلدين .
- العمل على إقامة التعاون الثقافي والتجاري بين البلدين(٢٨)

لكن اجواء التوتر مالبثت ان عادت الى العلاقات العراقية الكويتية ، عندما بادر عارف في ١٩٦٥ الى احياء خطة عراقية تهدف الى انشاء مجرى عميق للمياه يربط ميناء ام قصر بخطوط البصرة وبغداد كما اقترح تأجير جزيرة وربة لمدة (٩٩) عاماً، الا ان طلبه

جوبه بالرفض(٢٩).والسبب في اصرار العراق على التمسك بجزيرتي وربه وبوبيان وذلك لأهميتهم االستراتيجية وكذلك لوقوعهما على الزاوية الشمالية الغربية للخليج العربي (٣٠) ، وبسبب موقعهما الاستراتيجي لمواجهة ايران وهذا مادعا ايران ان تحذر الكويت من اي تنازلات اقليمية لصالح العراق (٣١).

وخلال تولي عبد الرحمن عارف الرئاسة من بعده (١٩٦٦-١٩٦٨) ، لم يستجد شيء يعكر العلاقات الودية بين البلدين ، بل حصل تعاون وثيق بين البلدين بعد تقديم الحكومة الكويتية قرضا بمبلغ ٣٠ مليون جنيه استرليني الى العراق (٣٢).

والواضح ان الازمة بين الكويت والعراق في الحقبة ١٩٦٨-١٩٧٩ اتسمت بوجود الخلافات حول ترسيم الحدود بين البلدين ، ورغم المباحثات التي كانت تجري بين الطرفين واللجان المشتركة التي شكلت للنظر في القضية المذكورة، الا ان جميع الجهود فشلت في التوصل الى حل نهائي للنزاع ، وبقي الحال كما هو عليه حتى اندلاع الحرب العراقية الايرانية سنة ١٩٨٠(٣٣).

وخلال مدة الحرب لم يثر العراق أي مشكلات حدود بينه وبين الكويت ، بل سعى الى تطبيع علاقاته معها للحاجة الماسة للمساعدات المالية والقروض التي كانت تمنحه اياها اثناء حربه مع ايران ، لذا كانت معظم تصريحات المسؤولين العراقيين ، تؤكد على التعاون والصداقة والاخوة بين البلدين ، فضلا عن ابداء الرغبة في حل مشكلة الحدود بينهما (٣٤).

ومن الجدير بالذكر ان الكويت جازفت بتعريض موانئها للقصف الجوي الايراني ، لأنها وظفتها في خدمة المصالح العراقية خلال الحرب ، كما قدمت قروضا بلغت (١٣) مليار دولار بوصفها ديونا للعراق بدون فوائد(٣٥)، وبعد نهاية الحرب العراقية الايرانية ، قام امير الكويت السابق جابر الاحمد الصباح(٣٦)بزيارة العراق عام ١٩٨٩ (٣٧) ،وحصل على وسام الرافدين تقديرا لمواقفه في الحرب (٣٨).

وعلى اثر انتهاء الحرب بدأت ازمة ترسيم الحدود بين البلدين تلوح في الافق من جديد(٣٩) وسرعان ماتدهورت هذه العلاقة لتعود الى سابق عهدها ، ولذلك اسباب عدة سنذكرها بإيجاز في المبحث الاول(٤٠).

المبحث الاول

قرارات مجلس الامن الخاصة بالاجتياح العراقي للكويت واثرها في ترسيم الحدود

خرج العراق من حربه مع ايران متصدعاً اقتصاديا ، فقد كانت لديه قبل الحرب مدخرات مالية تصل الى اكثر من (٣٨) مليار دولار ، وعندما انتهت الحرب ،اصبح مدينا بما يقارب (١٠٠) مليار دولار ، في حين بلغت خسائر الحرب المادية حوالي (٣٠٠) مليار دولار(٤١).

كما ادى تراكم الديون وعجز العراق عن سداد ديونه وهبوط اسعار النفط الى (١٢) دولارا للبرميل الواحد ، بسبب قيام بعض دول اوبك لاسيما الامارات والكويت بإغراق السوق النفطية الى تكبد العراق خسائر قدرت بـ (١٤) مليار دولار سنويا (٤٢).

وفي ١٥ تموز ١٩٩٠ تزايد التوتر بين العراق والكويت عندما اتهمت الحكومة العراقية الكويت بالاستيلاء على ابار من حقل الرميلة العراقي اثناء انشغال العراق بحربه مع ايران(٤٣)، وخلال المحادثات التي جرت بين الطرفين رفضت الحكومة الكويتية مطالب العراق بشطب ديونه ، واعتبارها منحا او مساعدات لإعادة اعماره وامتنعت ايضا عن تأجير جزيرتي وربة وبوبيان او تقديم عددا من المليارات بوصفها قرضا لمساعدته في تجاوز ازمته المالية (٤٤) .

وقد ادى التصعيد الى قيام قوات الجيش العراقي باجتياح الكويت في٢اب ١٩٩٠ والسيطرة على اراضيها واسقاط نظامها الحاكم(٤٥) .

بعد ساعات قليلة ادان مجلس الامن الدولي الاجتياح العراقي، كما طالب بالانسحاب الفوري غير المشروط (٤٦)،وعلى اثر ذلك اصدرت الجمعية العامة للأممالمتحدة عددا من القرارات ، تجاه العراق(٤٧) كان اولها القرار المرقم (٦٦٠) (٤٨)والقاضي بفرض الجزاءات الدولية على العراق في حال عدم انسحابه ، كما صدرتقرارات مهمة مثل (٦٦٥ و٦٧٠) سنة ١٩٩٠اللذان يجيزان استخدام القوة وقرار (٦٧٨)(٤٩)الذي منح فيه العراق موعدا نهائيا (١٥ كانون الثاني ١٩٩١) لسحب قواته من الكويت، وقرار (٦٨٧) الذي فرض شروط ومعاهدة سلام مع الكويت في ٣ نيسان ١٩٩١ (٥٠).

وفي ليلة (١٦-١٧) كانون الثاني ١٩٩١ بدأت القوات المتحالفة بهجوم جوي بواسطة الطائرات والصواريخ على مختلف مناطق العراق، والتي بدا من خلالها وكأن الحرب لم تستهدف اخراج القوات العراقية من الكويت فحسب ، وانما تدمير بنيته التحتية والحاق اكبر ضرر بهذا البلد ، حيث استمر القصف لمدة (٤٠) يوما ثم ألحقه هجوم بري ، ادى الى اخراج القوات العراقية من الاراضي الكويتية في ٢٨ شباط ١٩٩١ (٥١).

وبالرجوع الى قرارات مجلس الامن ذات الصلة بمعالجة الحالة بين العراق والكويت ابتداء بالقرار ذي الرقم (٦٦٠) في ١٩٩٠/٨/٢ وحتى القرار (٦٨٦) في ١٩٩١/٣/٢ ، نجد خلو هذه القرارات من اية اشارات الى مسألة تخطيط الحدود . وانما بدأت المعالجة مع القرار ذي الرقم (٦٨٧) في ١٩٩١/٤/٣ ، اذ اشارت الفقرة (٢) الى وجوب الالتزام باحترام الحدود مابين الدولتين ، ونصت الفقرة (٣) على ان يعمل الامين العام للأمم المتحدة وبمعية العراق والكويت على تخطيط الحدود استنادا الى محضر ٤تشرين الاول ١٩٦٣(٥٢) ، والذي اعترف بحدود وجزر الكويت في ضوء ماورد في رسالة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في سنة ١٩٣٢ (٥٣) ، وتفعيلا للفقرة (٣) من القرار (٦٨٧)بادر الامين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة تشكلت بتاريخ ١٩٩١/٥/٢(٥٤) ، تمثلت مهمتها الاساسية برسم الحدود الدولية طبقالخطوط الطول والعرض الجغرافية كما جرت ترتيبات للتمثيل المادي للحدود على الارض ، وقد شكلت اللجنة المذكورة صيغة والية عملها ، اذ يشكل ثلاثة اعضاء من الهيئة النصاب على ان يكون الرئيس من بينهم وهم كل من : السيد مختار كوسوماتماجا (وزير خارجية اندنوسيا السابق) رئيسا، وقد وقع الاختيار عليه لكونه علامة في مجال البحار ، والسيد ايان بروك (المدير في حينها بهيأة المساحة السويدية) ، والسيد وليم روبرستون (مدير المساحة المدير العام لهيأة المساحة ومعلومات الاراضي في نيوزلندا) بوصفهما خبيرين مستقلين ، ويمثل العراق من خلال السفير رياض القيسي كما تمثل الكويت من خلال السفير طارق رزوقي ، وقد تم تعيين السيد ميكلوس بنفر (كبير رسامي الخرائط بالأمانة العامة للأمم المتحدة) امينا للجنة (٥٥)وكان عملها يجري في جلسات مغلقة من خلال زيارات لمنطقة الحدود واجراء العمل الميداني ، تم عقد (١١) دورة و(٨٢) اجتماعا ، اما كيفية ادائها للمهمة الموكلة اليها بترسيم الحدود العراقية الكويتية ،

فبالرغم من القول ان مهمتها تنحصر بمهمة ((فنية لتحديد الحدود)) وانها لن ترسم خطا حدوديا جديدا بين البلدين ، وانما فقط تركزت مهمتها حول تحديد وتعريف الحدود جغرافيا حسب ما جاء في التفاصيل المتفق عليها في محضر الاتفاق عام ١٩٦٣ (٥٦) .

استعانت اللجنة ببعض الايضاحات المتعلقة بتلك الاتفاقات منها على سبيل المثال ، استعمال صورا جوية يعود تاريخها الى عام ١٩٤٠ تبين موقع مبنى الكمارك القديمة في صفوان وكذلك اعتمدت اللجنة على المسح الذي يحدد خطي العرض والطول الذي نفذته وزارة الهند البريطانية عام ١٩٤٢ ، ولغرض الالمام بعملية تخطيط الحدود بين البلدين ، عليه يتطلب تقسيم هذا الفرع على محورين او نقطتين ، وهي الاتي (٥٧): الحدود البرية : يمتد الجزء الغربي من الحدود من تقاطع وادي العوجة مع وادي الباطن شمالا على طول الوادي المذكور ومن نقطة التقاء الحدود العراقية السعودية الكويتية ، ثم تتجه شمالا من نقطة تقاطع محور وادي الباطن مع خط العرض الذي يمر خلال النقطة الواقعة جنوبي ناحية صفوان مباشرة وباتجاه الشرق جنوبي جبل سنام ، وبعدها على طول اقصر خط الى ميناء ام قصر ، ومن هناك الى نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله(٥٨).

بعد ان انتهت اللجنة من عملها المتمثل بتخطيط الحدود البرية ، رفعت بذلك تقريرا الى الامين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الامن ، وعلى اثر ذلك اصدر مجلس الامن قراره (٧٣٣) في جلسته ٣١٠٨ المنعقدة في ٢٦ اب ١٩٩٢ والذي رحب فيه بالتقرير المتعلق بتخطيط الحدود البرية ، كما اوعز المجلس الى اللجنة بتخطيط الحدود البحرية (٥٩) .

اما فيما يخص التخطيط البحري، فقد قررت اللجنة اعتماد الرسم البياني ، رقم (١٢٣٥) للحكومة البريطانية وتحديد خط الوسط في خور عبد الله والمواقع المبينة في هذا الرسم البياني المستندة الى مرجع اسناد النظام الجيوديسي العالمي (٨٤) المطابق لمرجع اسناد الحدود العراقية الكويتية ، كما انتهت اللجنة الى ان مدخل خور عبد الله من عرض البحر يقع في مكان يحدث فيه تغيير هام في اتجاه الخطوط الساحلية للدولتين وعينت نقطة محددة على خط الوسط عند المدخل (٦٠) .

وبتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٠ قدم رئيس هيئة رسم الحدود بين العراق والكويت تقريرا الى الامين العام للأمم المتحدة تضمن النتائج النهائيةلعمل اللجنة مع نسخة لقائمة الاحداثيات الجغرافية التي ترسم الحدود الدولية بين البلدين وخارطة توضيح الرسم وقدم الامين العام هذا التقرير في اليوم الثاني الى رئيس مجلس الامن، وفي ١٩٩٣/٥/٢٧ اتخذ مجلس الامن قراره المرقم ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣ والذي بموجبه صادق على تقرير اللجنة(٦١) .

وافقت الكويت على قرارات اللجنة ، بينما رفضها الجانب العراقي ، وعلى اثرها استمرت اللجنة في تخطيط الحدود بالاتفاق مع الجانب الكويتي دون العراقي ،يتضح مما تقدم ان الالية التي جرى من خلالها ترسيم الحدود العراقية الكويتية قد الحقت ضررا كبيرا بالنسبة للعراق ، على مستوى تخطيط الحدود البرية والبحرية على حد سواء (٦٢).

المبحث الثاني

موقف كلا من العراق والكويت من اجراءات الترسيم الحدود بين البلدين

نتتبع الموقف العراقي منذ صدور قرار مجلس الامن المرقم ٦٨٧ (١٩٩١) والى ان تم اتخاذ قرارات نهائية بشأن عملية الترسيم ، فعلى الرغم من قبول العراق للقرار ٦٨٧ نتيجة الضغط عليه من جانب مجلس الامن في اصداره قرارات مجحفة بحقه ، ابدى اعتراضا ونقدا لمضامينه ، وجاء هذا الرد في رسالة مؤرخةمن قبل وزير الخارجية احمد حسين خضير (١٩٩١-١٩٩٢) ، في ٢٣ نيسان ١٩٩١ وموجهه الى الامين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويلار والى رئيس مجلس الامن نصها :

" انه ظالم ويتضمن تدابير جائرة وانتقامية ويمثل اعتداء لم يسبق له مثيل على سيادة العراق وحقوقه... وان هذه الاجراءات الانتقامية والجائرة التي تتخذ ضد العراق ليست نتيجة للأحداث التي وقعت في ٢اب ١٩٩٠ وبعدها بل السبب الرئيس الي يكمن وراءها هو ان العراق لم يقبل بالوضع الجائر والمجحف الذي فرض على الامة العربية منذ عقود الذي جعل من اسرائيل القوة العدوانية المهيمنة في المنطقة ... فالعراق يتعرض لمؤامرة تهدف القضاء على الامكانيات التي وفرها من اجل اقامة توازن عادل في المنطقة من شانه ان يمهد الطريق لإحلال السلم المنصف والعدالة فيها ..." (٦٣).

بقي العراق معارضا لقرارات للجنة ويتبين ذلك من خلال مذكرةاحتج فيها العراق على نقاط كثيرة في التخطيط وظهر ذلك في مذكرة وزير خارجية العراق ، محمد سعيد الصحاف (١٩٩٢-٢٠٠١) الى الامم المتحدة في ٢١-٥-١٩٩٢، منها :

- ان اللجنة في تفسيرها لمسار الحدود من جنوبي صفوان اعتمدت على وجهة نظر مسحية ، واستندت الى وثائق ومراسلات بين بريطانيا والعراق ، كما انها اعتمدت على خرائط عراقية لم تكن موضوعة لتستخدم في التخطيط .
- ان الكويت قامت بتحريك مراكز الحدود ، لاكثر من ٧كم في عمق الاراضي العراقية مستندة الى ان الكويت كانت تسجل نقطة الخروج في المطلاع التي تضم كلا من جزيرتي وربة وبوبيان وناحية العبدلي حسب التقسيم الاداري العراقي بعد الاجتياح فاصبحت في صفوان .
- ان اللجنة استندت في اعمالها على الادلة المسحية الصرفة والاعتماد على الاحداثيات الجغرافية لخطوط الطول ودوائر العرض ، دون افساح المجال لتقديم اية ادلة اخرى تسقى من مواد مناسبة .
- ان اللجنة لم تكن حيادية والذي يثبت ذلك حسب رأي المذكرة العراقية قيام ممثل الكويت بمرافقة الخبيرين المستقلين في تحرياتهما في منطقة صفوان .

كما تحدثت المذكرة عن الحقوق التاريخية للعراق في الكويت ، وليعلن العراق في نهاية المذكرة بأنه لن يوافق على اية صيغة للترسيم بريطانية كانت ام غيرها (٦٤).

اما بالنسبة لموقف العراق من تخطيط الحدود البحرية ، فقد اعلن موقفه من خلال رسالة ارسلها وزير الخارجية العراقي في ٦-٦-١٩٩٣ الى الامين العام للأمم المتحدة بطرس غالي (١٩٩٢-١٩٩٣) بين فيها وجهة نظر الحكومة في هذه المسالة ، فعلى الرغم من ان القرار يؤكد في ديباجته حقيقةً ان العراق دولة مستقلة ذات سيادة فأنه في كثير من احكامه الجائرة لم يحترم هذه السيادة بل تعرض لها ولحقوقها المثبتة في ميثاق الامم المتحدة ، ففي مسالة الحدود ، فرض مجلس الامن وضعا محددا للحدود العراقية – الكويتية في حين ان المعروف قانونا في التعامل الدولي ان تترك مسائل الحدود لاتفاق الدول لان هذه هي القاعدة التي تحقق مبدا استقرار الحدود(٦٥) ، ومثال ذلك ماحدث في خور عبد الله ، اذ يشير وزير الخارجية الى جملة من الحقائق التي تجسد الخلل الكبير

في اعمال اللجنة حيث اكد رئيس اللجنة وجود صعوبة في تحديد الحدود البحرية وذلك لان منطقة خور عبد الله لاتنطبق عليه صفة البحر لكي يتم تقسيمه بين الدول المتجاورة طبقا لقواعد قانون البحار ، وان العراق عد لنفسه حقوقا تاريخية في منطقة الخور ، لأسباب منها ان الكويت لم يمارس الملاحة فيه على نطاق واسع ، ومن ثم ليس من حق مجلس الامن بموجب سلطاته الممنوحة له في ميثاق الامم المتحدة ، ان يفرض على دولة تحديدا لحدودها ، لان هذا الاختصاص يخضع بموجب القانون الدولي الى قاعدة الاتفاق بين الدول ذات العلاقة (٦٦).

وفي نهاية الامر فقد وجه سفير العراق في الامم المتحدة السيد نزار حمدون رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة في ١٤ /١٠/ ١٩٩٤ تتضمن اعلان المجلس الوطني اعتراف العراق بسيادة الكويت وامتثاله للقرار (٨٣٣) في سنة ١٩٩٣ والاعتراف بالحدود التي رسمتها اللجنة التابعة للأمم المتحدة (٦٧).

يتضح مما تقدم إن قرارات ترسيم الحدود ، قد فرضت بالإكراه على العراق وخالفت القاعدة المسلم بها على وفق قواعد القانون الدولي ، وإذا كانت الحكومة اعترفت بالحدود الجديدة تحت وطأة الإكراه ، فان الرأي الشعبي من الصعب أن يتقبل هذا الأمر ، وقد امتد هذا الاتجاه إلى جماعات المعارضة العراقية ، والتي بالرغم من أنها كانت مهيأة للاعتراف الصريح بالكويت لكنها تحفظت على قبول التوزيع لما اعتبرته ضماً لأراضي عراقية إلى الكويت (٦٨).

على اثر صدور قرار مجلس الامن ، بالموافقة على تقرير اللجنة ابدت الكويت ترحيبها والتزامها بما توصلت اليه اللجنة من نتائج ، اذ اكد مجلس الوزراء الكويتي التزام حكومة الكويت الكامل بقرارات لجنة تخطيط الحدود ونتائجها ، وقد وصف مجلس الوزراء هذا الحدث بانه انجاز تاريخي للمنظمة الدولية ، واعرب الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت في رسالة وجهها الى الامين العام للأمم المتحدة في ١٦ -٦- ١٩٩٣ عن تقدير الكويت واعتزازها بالدور التاريخي ، كما صرح المندوب الدائم للكويت لدى الامم المتحدة محمد عبد الله ابو الحسن بان تصويت مجلس الامن في مصلحة مشروع الميثاق يعد ضمانا معنويا للأمن والاستقرار في المنطقة (٦٩).

وبعد ذلك أعربت الكويت عن تقديرها لكل عضو في مجلس الأمن ، على لسان مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة ، الذي قال :

(... وتعرب الكويت عن تقديرها لكل عضو في مجلس الأمن وكل الأصدقاء لتصويتهم ودعمهم لأسس ترسيخ السلام ، كما نسجل تقديرنا للجهود المكثفة التي بذلتها لجنة ترسيم الحدود ، التي كان من ثمرتها هذا الانجاز التاريخي) ، يتضح مما تقدم إن الكويت متمسكة بقرار ترسيم الحدود (٨٣٣) وتعتبره قراراً عادلاً ونهائياً ، وهذا الأمر لا يثير الاستغراب لان القرار المذكور ، قد منح الكويت انجازات ومكاسب عديدة كضم أراضي وآبار نفط والحصول على مياه عميقة صالحة للملاحة على حساب العراق(٧٠).

ان مستقبل العلاقات مع الكويت لايمكن ان تأخذ منحا ايجابيا فهي رهينة بعدد من القضايا العالقة ومنها :

١- حقول النفط المشتركة : هناك عدد من الحقول المشتركة بين الطرفين ومنها حقل العبدلي والمشكلة المتمثلة في هذا الحقل اذ تقوم الكويت في استغلاله عن طريق الحفر تحت الارض.

٢- مسالة التعويضات : اقر صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة مبلغ التعويضات بحوالي ٥٢ مليار دولار .

٣- الديون : تقدر ديون الكويت على العراق بـ (١٣.٢) مليار دولار .

٤- مسالة الحدود : اصاب العراق الحيف الكبير من جراء اعادة ترسيم الحدود في عام ١٩٩٤ فتم الترسيم من غير موافقة العراق على ذلك (٧١)

ملخص البحث

نستنتج من خلال مجريات البحث بان الحدود الدولية تمثل مظهرا من مظاهر العلاقات المكانية بين الدول وتنشا عنها اوجه التعاون الدولي او مشاكل العلاقات الدولية بسبب الخلافات والمشاكل الحدودية وهذا مما ينعكس سلبا على العلاقات الاقليمية والدولية .

ونظرا لأهمية الحدود في تحديد سيادة الدول ومواردها الارضية والطبيعة والمياه الاقليمية وعليه فان الحدود تمثل ركنا اساسيا في العلاقات الدولية وارساء علاقات

التعاون بين الدول المجاورة او ينشا بسببها حالات التأزم وربما النزاعات المسلحة الحدودية .

لذلك فمن يتمعن في تاريخ مشكلة الحدود بين العراق والكويت والافاق المستقبلية لتاريخ الازمة سيجدها اخذت بعدا تاريخيا وسياسيا في ان واحد لاسيما وان قضية ترسيم الحدود استمرت لفترة طويلة وفي كثير من الاحيان بقيت معلقة خاصة بعد اشعال فتيل الحرب العراقية الايرانية مما جعل ملف الحدود الكويتية يبقى على لائحة الانتظار لانشغال العراق بالحرب مما جعله يسعى الى تطبيع علاقاته مع الكويت بسبب حاجة العراق الى المساعدات المالية والقروض التي كانت تمنحه اياها ، وهذا انعكس بشكل وباخر على السياسة الخارجية العراقية التي اتخذت من الحرب مبررا لتأجيل مشكلة ترسيم الحدود التي ترتب عليها اثارا كبيرة فيما بعد وتحديدا عند احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ .

Abstract

We can conclude from the research and the way it takes, that the international borders show the spatial relations among countries , it can originate the international cooperation or international problems .this may play a negative role in regional and international relations .

Due to the importance of borders in international sovereignty demarcation and natural resources and regional water that is way borders paly a basic role in international relations by establishing a cooperation relations among countries or could play a negative role because of border problems .

When we take a look back to the history of border problems that happened between Iraq and Kuwait , and to the future prospects of what happened later , you will find it had taken a historical and political event .

The building of border issue countined for a long and many times it stuck after the beginning of Iraqi –Iranian war .

Iraq was in state of war and this is why the Kuwait file was on the waiting list .

The Iraqi government was in need to financial aids and loans so it tried to fix its relations with Kuwait , it reflects on the Iraqi foreign policy it talked the war as justification to delay the effort to build borders , and it had a huge impact later especially when Kuwait was occupied by Iraq in 1991.

وثيقة

رسالة رئيس وزراء العراق، نوري السعيد

إلى المندوب السامي البريطاني في العراق

في ٢١ يوليه ١٩٣٢

يؤكد فيها الحدود العراقية ـ الكويتية

رسالة مؤرخة ٢١ تموز/ يوليه ١٩٣٢ من رئيس وزراء العراق يؤكد فيها

من جديد الحدود العراقية الكويتية

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

من نوري باشا إلى السير ف. همفريز

مكتب مجلس الوزراء،

بغداد، ٢١ تموز/ يوليه ١٩٣٢

أعتقد أن سعادتكم توافقون على أنه بات من المستصوب الآن التأكيد من جديد على الحدود القائمة بين العراق والكويت.

ولهذا أرجو اتخاذ الإجراء اللازم للحصول على موافقة السلطات أو السلطات المختصة في الكويت على الوصف التالي

للحدود القائمة بين البلدين:

"من تقاطع وادي ألعوجه مع الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوبي خط العرض الذي يمر بصفوان مباشرة؛ ثم باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركة هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء خور الزبير بخور عبد الله. أما جزر وربه و بوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكاوعوهة وكَبّر وقاروه وأم المرادم فإنها تتبع الكويت".

الملحق(ب)

وثيقة رسالة رئيس وزراء العراق، نوري السعيد

إلى المندوب السامي البريطاني في العراق في ٢١ يوليه ١٩٣٢

يؤكد فيها الحدود العراقية ـ الكويتية

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

من نوري باشا إلى السير ف .همفريز

مكتب مجلس الوزراء :

بغداد، ٢١ تموز/ يوليه ١٩٣٢

أعتقد أن سعادتكم توافقون على أنه بات من المستصوب الآن التأكيد من جديد على الحدود القائمة بين العراق والكويت .

ولهذا أرجو اتخاذ الإجراء اللازم للحصول على موافقة السلطات أو السلطات المختصة في الكويت على الوصف التالي

للحدود القائمة بين البلدين :-

(من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوبي خط العرض الذي يمر بصفوان مباشرة؛ ثم باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام و اُم قصر تاركة هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء خور الزبير بخور عبد الله. أما جزر وربه و بوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكاوعوهة وكَبّر وقاروه وأم المرادم فإنها تتبع الكويت) .

الملحق رقم (٢) – قرارات مجلسالأمن

أ- قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧ الصادر في ٣ أبريل ١٩٩١

الديباجة والفقرات المتعلقة بتخطيط الحدود بين العراق والكويت (الفقرات١- ٥)

إن مجلس الأمن إذ يشير إلى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦١ (١٩٩٠)المؤرخ ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ ٩ آب/ أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ ١٨ في/ أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر، و ٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، و ٦٧٨ (١٩٩٠) ١٩٩٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ ٢ آذار/ مارس ١٩٩١.

وإذ يرحب برجوع السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للكويت وبعودة حكومتها الشرعية وإذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتهما الإقليمية واستقلالهما السياسي، وإذ يلاحظ النية التي أعربت عنها الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت بموجب الفقرة ٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) على إنهاء وجودها العسكري في العراق في أقرب وقت ممكن تمشيا مع الفقرة ٨ من القرار ٦٨٦ (١٩٩١) .

وإذ يؤكد من جديد ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة .

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩١ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق وبرسالتيه المؤرختين في التاريخ ذاته والموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام وكذلك برسالتيه المؤرختين ٣ آذار/ مارس و ٥ آذار/ مارس١٩٩١ والموجهتين إليهما، وذلك عملا بالقرار ٦٨٦ (١٩٩١) .

وإذ يلاحظ أن العراق والكويت، بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتي سيادة، قد وقعا في بغداد في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ على "محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة"معترفين بذلك رسميا بالحدود بين العراق والكويت وبتخصيص الجزر، وقد سجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة في رسالة رئيس وزراء العراق المؤرخة ٣١ تموز/ يوليه ١٩٣٢، والذي وافق حاكم الكويت في رسالته المؤرخة ١٠ آب/ أغسطس ١٩٣٢ عليها وإدراكا منه لضرورة تخطيط الحدود المذكورة وإدراكا منه أيضا للبيانات الصادرة عن العراق والتي يهدد فيها باستعمال أسلحة تنتهك التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، الموقع عليه في جنيف في ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٢٥ولسابقة استخدامه للأسلحة الكيميائية، وإذ يؤكد أن أي استعمال آخر لهذه الأسلحة من جانب العراق سوف تترتب عليه عواقب وخيمة .

وإذ يشير إلى أن العراق كان قد وقع على الإعلان الختامي الصادر عن جميع الدول المشتركة في مؤتمر الدول الأطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والدول المعنية الأخرى، المعقود في باريس في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/ يناير١٩٨٩ و الذي حدد الهدف المتمثل في إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الصعيد العالمي .

وإذ يشير أيضا إلى أن العراق قد وقع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المؤرخة ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٢ وإذ يلاحظ أهمية تصديق العراق على الاتفاقية .

وإذ يلاحظ أيضا أهمية انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية، ويشجع المؤتمر الاستعراضي الثالث القادم للاتفاقية على تعزيز قوة الاتفاقية وكفاءتها ونطاقها العالمي. وإذ يؤكد أهمية قيام مؤتمر نزع السلاح بالتبكير باختتام أعماله المتعلقة بإعداد اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والانضمام إليها على الصعيد العالمي .

وإذ يعلم باستعمال العراق لقذائف تسيارية في هجمات لم يسبقها استفزاز ومن ثم بضرورة اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بهذه القذائف الموجودة في العراق .

وإذ يساوره القلق بسبب التقارير التي لدى الدول الأعضاء والتي تفيد بأن العراق قد حاول الحصول على مواد لبرنامج لإنتاج الأسلحة النووية بما يتنافى مع التزامات المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة ١ تموز/ يوليه ١٩٦٨.

وإذ يشير إلى الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم الشرق الأوسط وإدراكا منه للتهديد الذي تشكله جميع أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن في المنطقة، ولضرورة العمل على إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط .١٤٣

وإدراكا منه أيضا للهدف المتمثل في تحقيق رقابة متوازنة وشاملة للأسلحة في المنطقة وإدراكا منه كذلك لأهمية تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه باستخدام جميع الوسائل المتاحة، ومنها إقامة حوار فيما بين دول المنطقة .

وإذ يلاحظ أن القرار ٦٨٦ (١٩٩١) قد أذن برفع التدابير المفروضة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) من حيث انطباقها على الكويت .

وإذ يلاحظ أيضا أنه رغم التقدم الجاري إحرازه بصدد الوفاء بالالتزامات المقررة بموجب القرار ٦٨٦ (١٩٩١). فإن مصير الكثير من رعايا الكويت ورعايا دول ثالثة ما زال مجهولا، كما أن هناك ممتلكك لم ترد بعد .

وإذ يشير إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن التي فتح باب التوقيع عليها في نيويورك في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، والتي تصنف جميع أعمال أخذ الرهائن على أنها مظاهر للإرهاب الدولي .

وإذ يشجب التهديدات الصادرة عن العراق إبان النزاع الأخير باستخدام الإرهاب ضد أهداف خارج العراق وبقيام العراق بأخذ رهائن

وإذ يحيط علما مع شديد القلق بالتقريرين المحالين من الأمين العام والمؤرخين ٢٠ آذار/ مارس و ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩١وإدراكا منه لضرورة التلبية العاجلة للاحتياجات الإنسانية في الكويت والعراق

وإذ يضع في اعتباره هدفه المتمثل في إحلال السلم والأمن الدوليين في المنطقة، على النحو المحدد في قراراته الأخيرة .

وإدراكا منه لضرورة اتخاذ التدابير التالية بموجب الفصل السابع من الميثاق :

١. يؤكد جميع القرارات الثلاثة عشر المشار إليها أعلاه، عدا ما يجري تغييره صراحة دناه تحقيقا لأهداف هذا القرار، بما في ذلك تحقيق وقف رسمي لإطلاق النار .

ألف

٢. يطالب بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر، على النحو المحدد في "المحضر المتفق عليه بين

دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة الذي وقعاه، ممارسة منهما

لسيادتهما، في بغداد في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ وسجل لدى الأمم المتحدة .

٣. يطلب إلى الأمين العام أن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بين العراق والكويت، مستعينا

بالمواد المناسبة، بما فيها الخرائط المرفقة بالرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩١ والموجهة إليه من الممثل الدائم للمملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن ذلك في غضون شهر واحد.

٤ . يقرر أن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة أعلاه وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لتحقيق هذه الغاية وفقا

لميثاق الأمم المتحدة .

باء

٥. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في غضون ثلاثة أيام إلى المجلس للموافقة وبعد التشاور مع العراق والكويت، خطة للوزع الفوري لوحدةمراقبين تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خور عبد الله ومنطقة منزوعة السلاح، تنشأ بموجب هذا، تمتد مسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت من الحدود المشار إليها في "المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة"؛ لردع انتهاكات الحدود من خلال وجودها في المنطقة المنزوعة السلاح ومراقبتها لها؛ ولمراقبة أي أعمال عدوانية أو يحتمل أن تكون عدوانية تشن من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى؛ ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير بصفة منتظمة عن عمليات الوحدة، وبصفة فورية إذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة .

الأمم المتحدة وترسيم الحدود العراقية- الكويتية ، مصدر

سابقwww.almoqatel.com .

خارطة رقم (١)
الحقول المشتركة بين العراق والكويت

الانترنت :http\\: www.google.iq\ imgres

خارطة رقم (٢)
الحدود البرية بين العراق والكويت

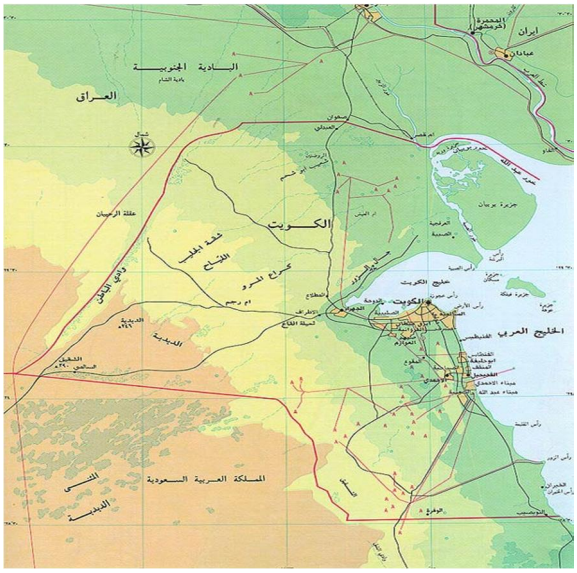

(١) الانترنت :http\\: www.google.iq\ imgres

خارطة رقم (٣)

جزيرتي وربة وبوبيان

(٢) الانترنت :http\\: www.google.iq\ imgres

وثيقة رقم (٤)

قرار مجلس الامن باستخدام القوة ضد العراق

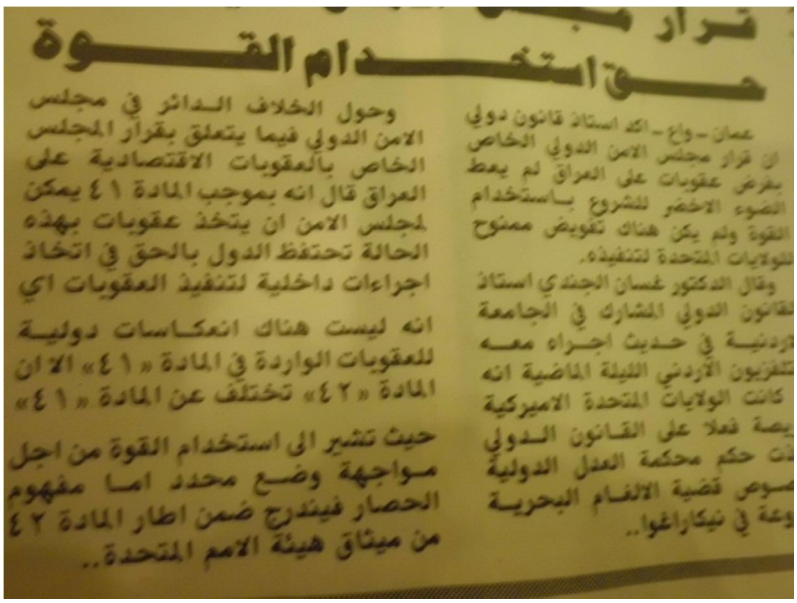

قرار
حق استخدام القوة

عمان – واع – اكد استاذ قانون دولي
ان قرار مجلس الامن الدولي الخاص
بفرض عقوبات على العراق لم يعط
الضوء الاخضر للشروع باستخدام
القوة ولم يكن هناك تفويض ممنوح
للولايات المتحدة لتنفيذه.
وقال الدكتور غسان الجندي استاذ
القانون الدولي المشارك في الجامعة
الاردنية في حديث اجراء معه
بتلفزيون الاردني الليلة الماضية انه
كانت الولايات المتحدة الاميركية
بريطانيا فعلا على القانون الدولي
عندما حكم محكمة العدل الدولية
بموضوع قضية الالغام البحرية
الموقعة في نيكاراغوا..

وحول الخلاف الدائر في مجلس
الامن الدولي فيما يتعلق بقرار المجلس
الخاص بالعقوبات الاقتصادية على
العراق قال انه بموجب المادة ٤١ يمكن
لمجلس الامن ان يتخذ عقوبات بهذه
الحالة تحتفظ الدول بالحق في اتخاذ
اجراءات داخلية لتنفيذ العقوبات اي

انه ليست هناك انعكاسات دولية
للعقوبات الواردة في المادة «٤١» الا ان
المادة «٤٢» تختلف عن المادة «٤١»

حيث تشير الى استخدام القوة من اجل
مواجهة وضع محدد اما مفهوم
الحصار فيندرج ضمن اطار المادة ٤٢
من ميثاق هيئة الامم المتحدة..

الانترنت :http\\: www.google.iq\ imgres

وثيقة رقم (٥)
لجنة الامم المتحدة وترسيم الحدود

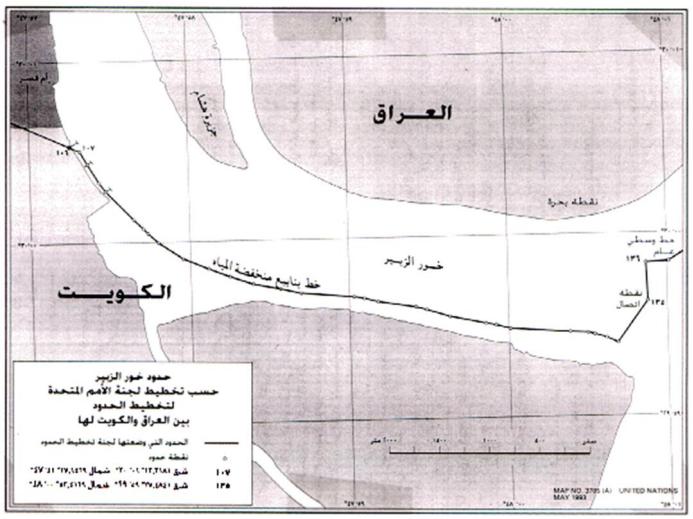

الانترنت :http\\: www.google.iq\ imgres

خارطة رقم (٦)
الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت

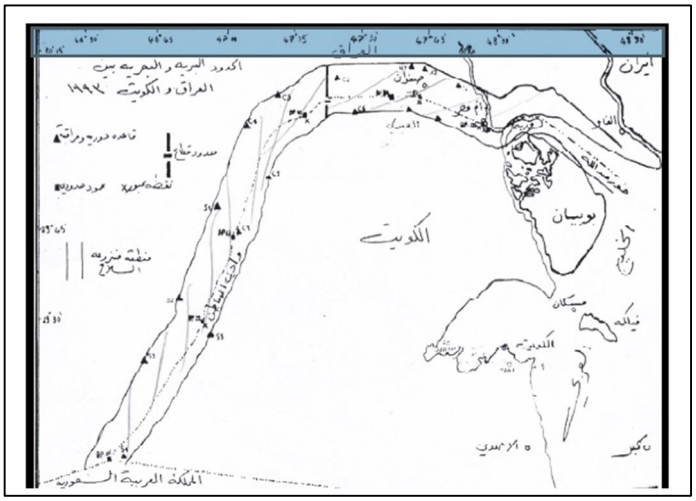

(٦) بطرس بطرس غالي ، الامم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ١٩٩٠-١٩٩٦ ، الكويت ، ص٣٢١ .

خارطة رقم (٧)
الحدود البحرية بين العراق والكويت

خارطة تبين المساحة المائية التي استقطعتها الكويت من المياه الاقليمية العراقية وكيف زحفت باتجاه الفاو

(٧)الانترنت :http\\:www.google.iq\imgres

وثيقة رقم (٨)
وثيقة تبين انتاج النفط العراقي ٢٠١٢- ٢٠٣٥

جدول (1) الطلب والعرض العالميين وإنتاج العراق من النفط 2012-2035
مليون برميل/يوم (م-ب-ي)

	فعلي	إسقاطـــات				التغير خلال الفترة		
	2012	2015	2018	2025	2035	18-2012	35-2018	35-2012
إسقاطات تقرير الأوبك *World Oil Outlook 2013*: حالة الاشارة								
العرض من دول خارج الأوبك	52.9	56.4	58.6	60.4	61.6	5.7	3.0	8.7
النفط الخام بما فيه النفط المحصور	40.4	42.3	43.2	41.6	38.0	2.8	-5.2	-2.4
سوائل الغاز *NGLs* وسوائل أخرى	10.4	11.8	13.0	16.1	20.6	2.6	7.6	10.2
فرق التصنيع *Processing gains*	2.1	2.3	2.5	2.7	3.0	0.4	0.5	0.9
العرض من الأوبك	36.8	35.5	36.0	40.5	47.1	-0.8	11.1	10.3
النفط الخام	31.1	29.2	29.2	32.3	37.5	-1.9	8.3	6.4
سوائل الغاز *NGLs & GTLs*	5.7	6.3	6.8	8.2	9.6	1.1	2.8	3.9
العرض العالمي	89.7	91.9	94.6	100.9	108.7	4.9	14.1	19.0
الطلب العالمي	88.9	91.6	94.4	100.7	108.5	5.5	14.1	19.6
إنتاج العراق (بما فيه إقليم كردستان)								
حسب الاستراتيجية الوطنية للطاقة: السيناريو الوسطي	*3.2*	*5.6*	*8.3*	*9.2*	*9.5*	*5.1*	*1.2*	*6.3*
حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية عن العراق: السيناريو الوسطي	*3.2*	*4.2*	*5.3*	*6.9*	*8.3*	*2.1*	*3.0*	*5.1*

المصـــــادر: إسقاطات تقرير الأوبك، OPEC (2013), P.P. 9, 10, 52, 55, 57, 62, 66.
الأرقام حسب الاستراتيجية الوطنية للطاقة، السيناريو الوسطي MEES (2013).
الأرقام حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية عن العراق، السيناريو الوسطي IEA (2012).

ملاحظـــة: النفط المحصور *tight oil* (من مصادر غير تقليدية) يشمل النفط من السجيل *shale* والنفط الرملي *sand* ونفط ما تحت-الملح البحري *sub-salt*.

(٨)الانترنت :http\\:www.google.iq\imgres

قرار مجلس الأمن ٨٣٣

الأمم المتحدة S

Distr.
GENERAL

S/RES/833 (1993)
27 May 1993

مجلس الأمن

القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٢٢٤
المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ وبوجه خاص الفقرات ٢ و ٣ و ٤ منه، وقراره ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١، وقراره ٧٧٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٢، وقراره ٨٠٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ أيار/مايو ١٩٩١ المتعلق بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت (اللجنة) والى الرسائل المتبادلة عقب ذلك المؤرخة ٦ و ١٣ أيار/ مايو ١٩٩١ (S/22558 و S/22592 و S/22593)، وقبول كل من العراق والكويت للتقرير،

وقد نظر في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والتي أحال بها التقرير النهائي للجنة (S/25811 و Add.1) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يشير في هذا الصدد الى أن اللجنة، من خلال عملية تخطيط الحدود، لم تقم بإعادة توزيع الأراضي بين الكويت والعراق، بل بمجرد إنجاز المهمة التقنية الضرورية للقيام، لأول مرة بوضع تحديد دقيق لاحداثيات الحدود الواردة في "المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن إعادة علاقات الصداقة والاعتراف والمسائل ذات الصلة" الموقع عليه من الطرفين في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٣، وأن هذه المهمة أنجزت في الظروف الخاصة التي تلت غزو العراق للكويت وعملا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ أحكام الفقرة ٣ من ذلك القرار (S/22558)،

وإذ يذكر العراق بالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وعلى الأخص الفقرة ٢ منه، وبموجب قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة، وبقبوله قرارات المجلس المتخذة عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل الأساس لوقف اطلاق النار،

../..

93-31342

(٩) المصدر :www.un.org.net.

هوامش البحث

١- يونان لبيب رزق ، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٢ ، ص٦٩-٨٤ .

٢- المصدر نفسه ، ص٦٩-٨٤ .

٣- زيد علي حسين ، المرتكزات الجغرافية للاستراتيجية الامريكية في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، ٢٠١٤ ، ص١٧١-١٧٤ .انظر خارطة رقم (١) ، الحقول المشتركة بين العراق والكويت .الانترنت : http\\: www.google.iq\ imgres

٤- الكويت : الكويت : فهي تصغير من كوت ، والكوت هو القلعة او الحصن ، والكويت مشتقة من الكوت في لغة جنوبي العراق ، هو البيت الذي يبنى على شاكلة القلعة حتى يسهل الدفاع عنه ، ويطلق اسم الكوت على ذلك البيت شريطة ان يقع بقرب الماء ، وامثلة على ذلك ، بكوت الافرنجي ، وكوت الزين ، وكوت العمارة ، وكوت بندر . للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد مصطفى ابو حاكمة ، تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥ ، طباعة ذات السلاسل ، ١٩٨٤ ، ص١٨ .

٥- تبلغ طول حدود العراق الكلية ٣٤٥٤كم ، منها ١٤٥٨كم مع ايران ، ٤٩٥ كم مع المملكة العربية السعودية (منطقة محايدة) ، ١٣٤كم مع الاردن ، ٢٤٠ كم مع الكويت ، ٦٠٥ كم مع سوريا ، ٣٣١كم مع تركيا ، والشواطئ ٥٨كم . كمال موريس شربل ، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٣٦٢-٣٦٣ ؛ زيد علي حسين ، المصدر السابق ، ص١٧١-١٧٤ .

٦- انظر الخارطة رقم (٢) :الانترنت : www.google.iq\ imgres

٧- زيد علي حسين ، المصدر السابق ، ص١٧١-١٧٤ .

٨- طه حمادي الحديثي ، يونس عبد الله علي الطائي ، اثر اتفاقيات الحدود الدولية في علاقات الجوار مع تركيا ، مجلة التربية والعلم ، المجلد ١٢ ، العدد (١) ، ٢٠٠٥ ، ص١٣٦.

٩- فاطمة حسين سلومي ، عصام كاظم عبد الرضا ، التطور التاريخي والسياسي لازمة الحدود العراقية –الكويتية ١٩٨٠-١٩٩٠ والافاق المستقبلية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٤١) ، ص٢٥٢ .

١٠- نوري السعيد : نوري السعيد : من ابرز الشخصيات السياسية العراقية الفاعلة في العهد الملكي ، ولد في بغداد سنة ١٨٨٨ ، شغل مناصب وزارية مهمة كوزارة الداخلية ووزارة

الخارجية ووزارة الدفاع في حكومات عدة ، كما شغل رئاسة الوزارة اربع عشرة مرة طوال العهد الملكي ، وفي ١٩ ايار ١٩٥٨ شغل منصب رئيس الوزراء لحكومة الاتحاد العربي (الهاشمي) بين العراق والاردن وحتى نهاية الحكم الملكي ، للمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ينظر : عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٥ وما بعدها .

١١- يؤكد الارشيف العثماني العلاقة الخاصة للكويت بارض العراق وتظهرها الخرائط العثمانية بانها جزء من ولاية البصرة وينشر بصورة خاصة الى الاطلس العثماني المشهور (جغرافيا عمومي اطلسي) لمؤلفه محمد اشرف والمطبوع في استانبول علم ١٩١١ والذي يتضمن خرائط عديدة لمنطقة الخليج العربي بينت بشكل واضح حدود العراق مع الكويت خلال فترة عهد الدولة العثمانية . محمود علي الداود واخرون ، الهوية العراقية للكويت دراسة تاريخية وثائقية ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٩٠ ، ص٢٣-٢٤ ؛ محمد راضي جعفر ، الاثار الاقتصادية لأنشاء ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد(٢٤) ، ٢٠١٣ ، ص٢١٠-٢٣٥ . انظر الوثيقة رقم (٢)، الانترنت: www.almoqatel.com .

١٢- نصت المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة على ما يلي : ١- كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده اي عضو من اعضاء الامم المتحدة بعد العمل بهذا الميثاق يجب ان يسجل في امانة الهيئة وان تقوم بنشره بأسرع ما يمكن .٢- ليس لأي طرف في معاهدة او ذلك الاتفاق لم يسجل وفق للفقرة الاولى من هذه المادة ان يتمسك بتلك المعاهدة امام اي فرع من فروع الامم المتحدة . الانترنت . بحوث ودراسات : كتاب في حلقات (٣) .. المعاهدات غير المشروعة في القانون الدولي ، حكمت شبر ، ميثاق الامم المتحدة والمعاهدات غير المشروعة جريدة الاتحاد ، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني ، ٢٠٠٥ . www.alitthad.com.

١٣- وربة وبوبيان : بوبيان تقع في اقصى شمال الخليج العربي بالقرب من مصب نهر شط العرب . تبلغ مساحتها ٥٪ من المساحة الكلية للكويت وتقع في الشمال الشرقي من مدينة الكويت . محمد راضي جعفر ، المصدر السابق ، ص ٧ . اما وربة : جزيرة كويتية تقع في شمال الكويت تبعد مسافة كيلومتر واحد عن الساحل العراقي ، تبلغ مساحتها

الاجمالية ٣٧ كم .الانترنت . وربة – ويكبيديا ، الموسوعة الحرة .http:ar.wikipedia.org . انظر خارطة رقم (٣) :الانترنت : خارطة وربة وبوبيان http\\: www.google.iq\ imgres.

١٤- فيان احمد محمد ، الابعاد الجيوبوليتيكية لميناء مبارك على العراق (تحليل جغرافي سياسي) ، مجلة كلية التربية للبنات ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد (٢٦) ، ٢٠١٥ ، ص١٦٢ .

١٥- جبار اسماعيل ، النظام السياسي الكويتي دراسة تحليلية للتطورات السياسية المعاصرة ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم الاسلامية ، ٢٠٠٦ ، ص٢٦ .

١٦- الاتحاد الهاشمي : الاتحاد الهاشمي : ويعرف ايضا بالاتحاد العربي هو اتحاد غير اندماجي اعلن عنه رسميا في ١٤ شباط ١٩٥٨ بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية ، وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة شعبية واسعة ، بحجة انه يهدف الى تفريق وحدة الصف العربي بدعم من بريطانيا . دار الكتب والوثائق ببغداد ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٦/١٠ ، تسلسلها ٤٧٨٨/٣١١ ، دستور الاتحاد العربي ، ١٩٥٨ .

١٧- عبد الله السالم الصباح : عبد الله السالم الصباح : امير الكويت الحادي عشر ، تولى الحكم بعد وفاة ابن عمه الشيخ احمد الجابر الصباح ، تسلم مقاليد الحكم بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٥٠ ، وحصلت الكويت على استقلالها في عهده ، من مواليد ١٨٩٥ مدينة الكويت ، توفي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ . للمزيد من التفاصيل ينظر .الموسوعة الحرة http;har.wikipedia.orgwiki

١٨- سرحان غلام حسين ، وسائل تطبيع العلاقات العراقية –الكويتية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، قسم الدراسات التاريخية ، العدد (١٧) ، ص٨٢ .

١٩- عبد الكريم قاسم : عبد الكريم قاسم : اول رئيس وزراء في العهد الجمهوري ، تزعم حركة الجيش في ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ، التي انهت النظام الملكي في العراق ، ولد في محلة المهدية ببغداد في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤ ، عمل معلما في قضاء الشامية للمدة من ١٩٣١-١٩٣٢ ، ثم دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم في ١٩٣٤ وتخرج من كلية الاركان ١٩٤١ ، تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل الى مرتبة عميد ركن في ٢ايار ١٩٥٥ ، اشترك في العديد من الحركات العسكرية وحرب فلسطين ١٩٤٨ ، قتل بعد انقلاب ٨شباط ١٩٦٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر : فائق عبد الهادي صالح ، عبد

الكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٣ .

٢٠- قحطان حسين طاهر ، تاريخ النزاع العراقي –الكويتي ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد (١٨) ، ٢٠١٤ ، ص٥٠٥ .

٢١- انضمت الكويت الى هيئة الامم المتحدة ، لتصبح العضو الحادي عشر بعد المائة ، وذلك في الرابع عشر من ايار ١٩٦٣ . الانترنت . منظمة الامم المتحدة – وزارة الخارجية www.mofa.gov.kw

٢٢- قيس جواد علي الغريري ، اثر النفط في العلاقات العراقية الكويتية ١٩٦٨-٢٠٠٥ ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص١١٢ .

٢٣- سرحان غلام حسين ، المصدر السابق ، ص٨٣-٨٤ .

٢٤- المصدر نفسه ،ص٨٣-٨٤

٢٥- شركة نفط العراق : تعرض العراق لصراع الدول الاجنبية من اجل الحصول على امتيازات التنقيب على ارضه ، ولم يهدا هذا الصراع الا بعد ان دخلت الشركات الامريكية والفرنسية والهولندية والبريطانية مشتركة معا بنسب متساوية في الاسهم وترك ٥٪ الى سترغولبنكيان وكونوا شركة باسم نفط العراق ويشمل امتيازهم الموصل وبغداد . منتظر سعد البطاط ، الاثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد السابع عشر ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ص٥٧ .

٢٦- قحطان حسين طاهر ، المصدر السابق ، ص٥٠٤-٥٠٦ .

٢٧- حركة ٨ شباط هي حركة مسلحة اطاحت بنظام حكم عبد الكريم قاسم من خلال اعدامه من قبل محكمة صورية في دار الاذاعة في بغداد . نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٧٢ -٢٧٣ .

٢٨- كريم كاظم الركابي ، ص٥٦-٥٧ .

٢٩- سرحان غلام حسين ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

٣٠- ابراهيم نافع ، المصدر السابق ، ص٣٧ .

٣١- انظر الخريطة رقم (٢) ، الحدود البرية بين العراق والكويت .الانترنت : http\\: www.google.iq\ imgres

٣٢- قحطان حسين طاهر ، المصدر السابق ، ص٥٠٧ .

٣٣- المصدر نفسه ، ص٥٠٧ .

٣٤- مالك دحام متعب ، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار ، المجلة السياسية والدولية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٣ ، ص ٩٠-١٠٥ ؛ لمياء محسن الكناني ، مالك دحام الجميلي ، العلاقات العراقية –الكويتية واشكالية ميناء مبارك ، مجلة دراسات دولية ، العدد(٥٢) ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٣-١٦٤ .

٣٥- عزيز جبر شيال ، العلاقات العراقية – الكويتية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ ، ص٢٥-٣٦ .

٣٦- جابر الاحمد الصباح (٢٩ ايار ١٩٢٦-١٥ كانون الثاني ٢٠٠٦) : امير دولة الكويت الثالث عشر والثالث بعد الاستقلال ، هو الابن الثالث للشيخ احمد الجابر الصباح . بعد استقلال الكويت واجراء انتخابات المجلس التأسيسي عين وزيرا للمالية والصناعة في الحكومة وعند تولي الشيخ صباح السالم الصباح رئاسة الحكومة اصبح نائبا لرئيس مجلس الوزراء . وفي ٣١ ايار ١٩٦٦ بويع في مجلس الامة وليا للعهد . تولى الحكم في ٣١ كانون الاول ١٩٧٧ بعد وفاة الشيخ صباح السالم الصباح . الانترنت . جابر الاحمد الصباح – ويكبيديا – الموسوعة الحرة . http;Wikipedia.org

٣٧- عزيز جبر شيال ، المصدر السابق ، ص٢٥-٣٦ .

٣٨- محمد راضي جعفر ، المصدر السابق ، ص٥٠٤ .

٣٩- عزيز جبر شيال ، المصدر السابق ، ص٢٥-٣٦ .

٤٠- المصدر نفسه ، ص ٢٥-٣٦ .

٤١- المصدر نفسه ، ص ٢٥-٣٦ .

٤٢- فيصل فياض ، موقف جامعة الدول العربية تجاه ازمة العراق والكويت ((حرب الخليج الثانية)) ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٠ ، ص٢٧ .

٤٣- عزيز جبر شيال ، المصدر السابق ، ص ٢٥-٣٦ .

٤٤- هامش على اثر عقد مؤتمر القمة العربية في بغداد ٢٨ ايار ١٩٩٠، في هذا المؤتمر طالب الرئيس العراقي صدام حسين بمبلغ ١٠ مليارات دولار بصورة سريعة ، وضرورة الغاء الديون التي عليه والتي قدرت بحوالي ٣٠ مليار دولار تقريبا ، وبذلك يتجنب النزاع الاقتصادي . فيصل فياض ، المصدر السابق ، ص٢٥ .

٤٥- بعد عقد محادثات جدة بالسعودية يوم ٣١ تموز ١٩٩٠ بين الوفدين العراقي والكويتي ، قدم العراق قائمة بعدة مطالب منها : شطب ديونه البالغة ١٣ مليار دولار ، تأجير جزيرة

وربة وبوبيان لمدة ٩٩ عام تقديم الكويت قرض بمبلغ ١٠ مليارات دولار لإعادة اعماره . رفض الجانب الكويتي المطالب العراقية فادى ذلك الى قيام صدام حسين باجتياح الكويت . سعد البزاز ، حرب تلد اخرى ، عمان ، ١٩٩٠ ، ص١٢٨ .

٤٦- يحيى ياسين سعود ، الاطار القانوني لإخراج العراق من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، مجلة كلية الحقوق ، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤ ، ص١٦٦ ؛ محمد فاضل الجمالي ، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢ ، ص٥ ؛ مروان اسكندر ، غيوم فوق الكويت ، ترجمة محمود زايد ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٩ ؛ ابراهيم نافع ، الفتنة الكبرى عاصفة الخليج ، ط٢ ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص١٢ .

٤٧- خلف عبد الجليل ياسين الداهري ، العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، مجلة كلية الرافدين للعلوم ، كلية الرافدين الجامعة ، قسم القانون ، العدد(٣٢) ، ٢٠١٣ ، ص١.

٤٨- وسن سعدي عبد الجبار السامرائي ، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة (قانونية-سياسية) ، الجامعة المستنصرية ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٢ ، ص٢٨-٦٨ .

٤٩- نص قرار ٦٨٧ المؤرخ ٣ نيسان ١٩٩١ باللغة العربية : يرحب مجلس الامن برجوع السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية للكويت وبعودة حكومتها الشرعية ، ويؤكد التزام جميع الدول الاعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتهما الاقليمية واستقلالهما السياسي . الانترنت . القرارات التي اتخذها مجلس الامن منذ عام ١٩٤٦ www.un.org\ar\ar\sc . اما نص القرار باللغة الانكليزية welcoming the restoration to Kuwait of its sovereignty indepence and territorial integrity and return of ints legitimate government affirming the commitment of all member states to the sovereignty territorial integrity and political indepence of Kuwait and Iraq . انظر الوثيقة رقم (٢) ، الانترنت: www.almoqatel.com .

٥٠- يحيى ياسين سعود ، المصدر السابق ، ص١٦٦-١٦٩ ؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية ، دور الامم المتحدة في اقرار السلم والامن الدوليين ((دراسة حالة الكويت والعراق)) ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص٤٠-٢٢١ .انظر وثيقة رقم (٤) ، استخدام القوة ضد العراق : الانترنت :http\\: www.google.iq\ imgres

٥١- عبد العزيز رمضان علي الخطابي ، ميناء مبارك واثره في حق العراق بالملاحة البحرية ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (١٤) ، العدد(٥١) ، السنة (١٦) ، ص١٨٩-١٩٠ .
٥٢- نص المحضر على : (تعترف الجمهورية العراقية بحدودها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي بتاريخ ٢١ تموز ١٩٣٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠ اب ١٩٣٢ ...) . عبد العزيز الخطابي ، المصدر السابق ، ص١٨٤ .
٥٣- عبد العزيز الخطابي ، المصدر السابق ، ص١٩٠ .
٥٤- المصدر نفسه ، ص١٩٠-١٩١ .
٥٥- التقرير النهائي عن تخطيط الحدود العراقية الكويتية بواسطة لجنة الامم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت .
٥٦- مجلس الامن وتخطيط الحدود بين العراق والكويت www.alitthad.com
٥٧- محمد بركات ، مشكلات الحدود العربية ، اطلس للنشر والتوزيع الاعلامي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص١٤٢ .
٥٨- خور عبد الله : يقع في شمال الخليج العربي ما بين جزيرتي وربة الكويتيان وشبه جزيرة الفاو العراقية يمتد الى داخل الاراضي العراقية مشكلا خور الزبير . الانترنت . خور عبد الله – ويكبيديا – الموسوعة الحرة http;ar.wikipedia.org . انظر الخريطة رقم (٢) ،الانترنت :http\\: www.google.iq\ imgres
٥٩- سيد ابراهيم الدسوقي ، مشكلات الحدود في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص١١٣ .
٦٠- خالد عبد الرحمن العصيمي ، ترسيم الحدود الكويتية العراقية واثره على السياسة الخارجية الكويتية ، جامعة الشرق الاوسط ، رسالة ماجستير ، علوم سياسية ، ٢٠١٢ ، ص١١٧ .
٦١- عدنان احمد سلوم الجميلي ، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية –الكويتية مابعد نيسان ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، ٢٠١٠ ، ص٣٤-٣٦ .انظر الوثيقة رقم (٧)، الانترنت: http\\: www.google.iq\ imgres.
٦٢- عبد العزيز الخطابي ، المصدر السابق ، ص١٩٤ .انظر وثيقة رقم (٥) ، تخطيط الحدود حسب قرارات مجلس الامن .الانترنت :http\\: www.google.iq\ imgres
٦٣- المصدر نفسه ، ص١٩٥ .

٦٤- كريم كاظم كريم الركابي ، النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء احكام القانون الدولي العام ، جامعة البصرة ، كلية القانون ، ٢٠١٢ ، ص١١٧-١١٨.

٦٥- رسالة وزير الخارجية العراقي الاسبق الى الامين العام للامم المتحدة في ٦-٦-١٩٩٣

٦٦- خالد العصيمي ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

٦٧- وسن السامرائي ، المصدر السابق ، ص٢٨-٦٨ . انظر خارطة رقم (٦) ، الحدود البرية بين العراق والكويت عام ١٩٩٣ .بطرس بطرس غالي ، الامم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ١٩٩٠-١٩٩٦ ، الكويت .

٦٨- د.جورججوفي،حدود العراق مع جيرانه،النزاعات الحدودية العربية،العدد١٠،بدون دار نشر ومكان طبع،١٩٩٧،ص١٦.

٦٩- ردود الفعل العراقية الكويتية تجاه ترسيم الحدود ، http\\www.moqatel.com

٧٠- كريم الركابي ، المصدر السابق ، ص١١٦-١١٧ .

٧١- ابراهيم نافع ، المصدر السابق ، ص٣٧ .

قائمة المصادر و المراجع

الوثائق

١- دار الكتب والوثائق ببغداد ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٦/١٠ ، تسلسلها ٤٧٨٨/٣١١ ، دستور الاتحاد العربي ، ١٩٥٨ .

الكتب العربية والمترجمة

١. ابراهيم نافع ، الفتنة الكبرى عاصفة الخليج ، ط٢ ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٢. احمد مصطفى ابو حاكمة ، تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥ ، طباعة ذات السلاسل ، ١٩٨٤ .

٣. بطرس بطرس غالي ، الامم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ١٩٩٠-١٩٩٦ ، الكويت.

٤. بيار سالنجر ،اريل لوران ، المفكرة الخفية لحرب الخليج رؤية مطلع على العد العكسي للازمة ، بيروت .

٥. سعد البزاز ، حرب تلد اخرى ، عمان ، ١٩٩٠ .

٦. سمير صارم. انه النفط يا، الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق ، دار الفكر ، دمشق، شباط ٢٠٠٣ ، ص١٦١.
٧. عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧ .
٨. عزام محجوب ، محمد النحال ، حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي ، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم عبد الله ، تونس ، ١٩٩١ .
٩. مايكل كلير ، الحروب على الموارد، الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢ .
١٠. محمد فاضل الجمالي ، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢ .
١١. مروان اسكندر ، غيوم فوق الكويت ، ترجمة محمود زايد ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٩١ .
١٢. نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
١٣. يونان لبيب رزق ، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٢.

رسائل الماجستير والدكتوراه

١- زيد علي حسين ، المرتكزات الجغرافية للاستتراتيجية الامريكية في العراق ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، ٢٠١٤ .
٢- فائق عبد الهادي صالح ، عبد الكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٣.
٣- فيصل فياض ، موقف جامعة الدول العربية تجاه ازمة العراق والكويت ((حرب الخليج الثانية)) ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٠ .
٤- وسن سعدي عبد الجبار السامرائي ، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة (قانونية-سياسية) ، الجامعة المستنصرية ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٢ .

المجلات والبحوث

١- حميد حمد السعدون ، العلاقات العراقية – الكويتية ... ازمة ولادة ، مجلة شؤون عراقية ، العدد الرابع ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٠ .

٢- خلف عبد الجليل ياسين الداهري ، العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، مجلة كلية الرافدين للعلوم ، كلية الرافدين الجامعة ، قسم القانون ، العدد(٣٢) ، ٢٠١٣ .

٣- سرحان غلام حسين ، وسائل تطبيع العلاقات العراقية –الكويتية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، قسم الدراسات التاريخية ، العدد (١٧) .

٤- صلاح سالم زرنوقة ، ازمة الحشود العسكرية العراقية قرب الحدود الكويتية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد(١٢٠) ، ١٩٩٤.

٥- طلال زيد العازمي ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الامريكي ٢٠٠٣ ، مجلة المستقبل العربي ، الكويت.

٦- طه حمادي الحديثي ، يونس عبد الله علي الطائي ، اثر اتفاقيات الحدود الدولية في علاقات الجوار مع تركيا ، مجلة التربية والعلم ، المجلد ١٢ ، العدد (١) ، ٢٠٠٥ .

٧- عبد العزيز رمضان علي الخطابي ، ميناء مبارك واثره في حق العراق بالملاحة البحرية ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (١٤) ، العدد(٥١) ، السنة (١٦) .

٨- عزيز جبر شيال ، العلاقات العراقية – الكويتية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ .

٩- فاطمة حسين سلومي ، عصام كاظم عبد الرضا ، التطور التاريخي والسياسي لازمة الحدود العراقية –الكويتية ١٩٨٠-١٩٩٠ والافاق المستقبلية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٤١) .

١٠- فيان احمد محمد ، الابعاد الجيوبوليتيكية لميناء مبارك على العراق (تحليل جغرافي سياسي) ، مجلة كلية التربية للبنات ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد (٢٦) ، ٢٠١٥

١١- قحطان حسين طاهر ، تاريخ النزاع العراقي –الكويتي ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد (١٨) ، ٢٠١٤ .

١٢- قيس جواد علي الغريري ، اثر النفط في العلاقات العراقية الكويتية ١٩٦٨-٢٠٠٥ ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .

١٣- لمياء محسن الكناني ، مالك دحام الجميلي ، العلاقات العراقية –الكويتية واشكالية ميناء مبارك ، مجلة دراسات دولية ، العدد(٥٢) .
١٤- محمد احمد ، الغزو الامريكي البريطاني للعراق ٢٠٠٣ بحث في الاسباب والنتائج ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (٢٠) ، العدد (٣+٤) ، كلية الآداب والعلوم ، ٢٠٠٤ .
١٥- مالك دحام متعب ، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية .
١٦- محمد احمد ، الغزو الامريكي البريطاني للعراق ٢٠٠٣ بحث في الاسباب والنتائج ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (٢٠) ، العدد (٣+٤) ، كلية الآداب والعلوم ، ٢٠٠٤ .
١٧- محمد راضي جعفر ، الاثار الاقتصادية لأنشاء ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد(٢٤) ، ٢٠١٣ .
١٨- محمود شاكر حميد ، قحطان حميد كاظم العنبكي ، اشكاليات الحدود العراقية – الكويتية دراسة في الوثائق البريطانية ١٤ تموز ١٩٥٨-تشرين الاول ١٩٦١ ، جامعة ديالى ، كلية التربية الاساسية.
١٩- مركز البحوث والدراسات الكويتية ، دور الامم المتحدة في اقرار السلم والامن الدوليين ((دراسة حالة الكويت والعراق)) ، الكويت ، ١٩٩٥ .
٢٠- منتظر سعد البطاط ، الاثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد السابع عشر ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد .
٢١- يحيى ياسين سعود ، الاطار القانوني لإخراج العراق من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية .

الانترنت

١- الانترنت . القرارات التي اتخذها مجلس الامن منذ عام ١٩٤٦ www.un.org\ar\ar\sc
٢- الانترنت : الدوافع النفطية وراء الحملة الامريكية على العراق ، الشاهد للدراسات السياسية والاستراتيجية . ashahed2000.tripod.com
٣- الانترنت : ترسيم الحدود بين العراق والكويت .http www.google.iq imgres
٤- الانترنت : جابر الاحمد الصباح – ويكبيديا – الموسوعة الحرة . http;Wikipedia.org
٥- الانترنت : خور عبد الله – ويكبيديا – الموسوعة الحرة . http;ar.wikipedia.org

٦- الانترنت : وربة – ويكبيديا ، الموسوعة الحرة .http:ar.wikipedia.org

٧- الانترنت: الموسوعة الحرة .http;har.wikipedia.orgwiki

الكتب الاجنبية

1- ColinsS.Gray and Roger W- Barnetl, Geopolitics and strategy, Giobal Affairs,-٨٤ vol, Iv, No, I. 1989. P.45.